يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

رؤية الاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٢٥

العمل من أجل «متوسط» أكثر ترابطًا: عودة إلى الأصول، واستشراف طموح للمستقبل

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

المقدمة..... ٤

الفصل الأول ٦
ربط الناس وربط الدول وربط الاقتصادات

الفصل الثاني ١١
تمكين أولويات الترابط عبر أساليب معزَّزة وأدوات حديثة

الفصل الثالث ١٦
تعزيز الاتحاد من أجل المتوسط لتقديم المزيد كمًّا ونوعًا

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

المقدمة

بتكليف من وزراء الخارجية في المنتدى الإقليمي التاسع لعام ٢٠٢٤، يمرّ الاتحاد من أجل المتوسط (ويشار إليه فيما بعد بـ «الاتحاد») بعملية تحول استراتيجي تعيد التأكيد على أهدافه التأسيسية وتُوائم عمله مع المستجدات الإقليمية. فمنذ إطلاقه عام ٢٠٠٨، وآخر مراجعة لهيكله عام ٢٠١٧، أثبت «الاتحاد» قدرته على الصمود والتكيّف مع التحولات المتواصلة. حقق «الاتحاد» نتائج ملموسة، بما يشمل عقد ١٤ اجتماعًا وزاريًا قطاعيًا، وأدى دورًا ملموسًا في الأطر العالمية مثل مؤتمرات الأطراف (COP) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). واستثمر «الاتحاد» قدرته على الحشد لإطلاق مسارات فارقة مثل «الشراكة المتوسطية الزرقاء» وهي آلية استثمار متعددة الأطراف لدعم الانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام تستهدف تعبئة أكثر من مليار يورو بحلول عام ٢٠٣٠. وتؤكد هذه الإنجازات قدرة المنظمة على الحشد والإنجاز والابتكار في سياق معقّد. ومع توسع أنشطة «الاتحاد»، دعت الدول الأعضاء إلى وضع رؤية جديدة ومتسقة وطموحة ترشد المنظمة، وإلى اعتماد برنامج عمل يضمن التنفيذ الفعّال لتلك الرؤية.

وبينما يواجه المتوسط سياقًا جيوسياسيًا وبيئيًا متغيرًا، تقدّم هذه الرؤية إطارًا جديدًا للعمل الجماعي، مرتكزًا إلى قيم تعددية الأطراف والتعاون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والمساواة في السيادة، وعلاقات حسن الجوار، والتسوية السلمية للمنازعات. وتظل هذه المبادئ حجر الزاوية للرؤية؛ إذ تؤطر الجهود نحو الازدهار والسلام المشتركين. وبمناسبة الذكرى الثلاثين لعملية برشلونة، يسعى «الاتحاد» إلى إعادة تأكيد دوره كمنصة محورية لبناء الثقة والحوار والتنسيق الإقليمي والاستقرار.

لا يزال المتوسط يواجه تحديات متصاعدة، فالصراعات الممتدة تُضعف الحوار متعدد الأطراف. كما كشفت الاضطرابات في سلاسل التوريد والمخاوف المتنامية بشأن أمن الطاقة عن هشاشة البنى الاقتصادية، بما يبرز الحاجة إلى تعميق الاندماج الإقليمي. وبرغم ذلك، لا تزال الفرص لتعزيز النمو وخلق فرص العمل غير مستثمرة. وقد تعرّضت الروابط بين الشعوب لتحديات وسط سرديات مستقطِبة وتزايد في انعدام الثقة. كما يهدد تغيّر المناخ والتدهور البيئي الإرث الطبيعي المشترك الذي يوحّد المنطقة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز «الاتحاد»، ليس للمتوسط فحسب، بل للاستقرار العالمي الأوسع. وكي يظل «الاتحاد» فاعلاً، يتعين عليه تجديد دوره من خلال تعزيز الاتساق في السياسات والحوار الإقليمي بشأنها، وتعميق التعاون الإقليمي، وبناء تحالفات جديدة مع أفريقيا ومنطقة الخليج.

خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط (٢٠١٧)

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

ولهذا الغرض، أطلق «الاتحاد» إصلاحًا شاملًا يرتكز على ثلاث مراحل:

تفويض جديد: وافقت الدول الأعضاء على تفويض جديد يركّز على القدرة على الصمود، والاستقرار الإقليمي، والترابط الاقتصادي، والاستدامة البيئية.

استراتيجية من أجل أثر ملموس: سيحوّل برنامج عمل تفصيلي الأولويات إلى نتائج قابلة للقياس تعود بالنفع المباشر على سكان المتوسط.

إعادة هيكلة مؤسسية: تعزّز عملية إعادة التنظيم الداخلية الشاملة القدرة التشغيلية لـ«الاتحاد»، بما يضمن جاهزيته لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وبذلك، يطرح «الاتحاد» رؤية جديدة لإعادة ربط المتوسط، انطلاقًا من المبادئ الأساسية للتعاون الأورومتوسطي، وبطموح متجدد نحو المستقبل، جوهرها مفهوم الترابط بما يعني ربط الشعوب عبر التعليم والتنقل والتبادل الثقافي والازدهار المشترك؛ وربط الدول عبر الحوار والتعاون؛ وربط الاقتصادات عبر التجارة والاستثمار والاندماج والبنى التحتية للطاقة. وتعتمد قدرة المنطقة على الاستقرار والاستدامة والنمو الشامل على استعادة الروابط واستثمار التكاملات، وتعزيز الالتزام الجمعي بمستقبل مشترك.

وتتسق هذه الرؤية مع الأهداف الإقليمية المنصوص عليها في «الميثاق من أجل المتوسط»، مع الحفاظ على هوية «الاتحاد» الفريدة كإطار مستقل ومكمّل. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تعبئة موارد مالية وبشرية إضافية.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

الفصل الأول

ربط الناس وربط الدول وربط الاقتصادات

على مرّ السنوات، وسّع «الاتحاد» نطاق عمله، لمواكبة التطورات والاتجاهات الإقليمية الناشئة، عبر بوصلة استراتيجية شاملة. وفي نوفمبر ٢٠٢١، أقرت الرئاسة المشتركة ضرورة تركيز الجهود على المجالات التي يتمتع فيها «الاتحاد» بميزة نسبية واضحة ويحقق فيها قيمة مضافة. وبناءً على ذلك، جرى تحديد خمسة مجالات ذات أولوية: البيئة والعمل المناخي؛ والتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة والشاملة؛ والشمول الاجتماعي والمساواة؛ والتحول الرقمي؛ والحماية المدنية. وانطلاقًا من ذلك، تم تحديث مجموعة الأولويات لتراعي السياق المتغير في المنطقة:

- **البنى التحتية، والتحول الرقمي، والتجارة، والتكنولوجيا الجديدة.**
- **العمل المناخي، والاستدامة البيئية، والتحول الأخضر، والاقتصاد الأزرق المستدام، والتحول الدائري، والتحول في الطاقة.**
- **إدارة الكوارث، والحماية المدنية، والقدرة على الصمود.**
- **التعليم، والبحث، وخلق فرص عمل لائقة.**
- **التنمية البشرية، والإدماج، وتمكين النساء والشباب.**
- **تنقل الأفراد والأسباب الجذرية للهجرة.**

وتعكس هذه الأولويات أيضًا تنامي المطالب ببناء الثقة، وتعزيز التماسك الإقليمي، والدفع بتعددية الأطراف، وتأكيد دور «الاتحاد» في درء النزاعات، والتعافي ما بعد الأزمات، وبناء القدرة على الصمود.

وستُؤطَّر هذه الأولويات استراتيجيًا حول ثلاثة محاور مترابطة:

١. ربط الشعوب	٢. ربط الدول	٣. ربط الاقتصادات

ويعكس هذا الهيكل الرؤى المقترحة الواردة من الدول الأعضاء، ويرسّخ مكانة «الاتحاد» كفاعل محوري للاستقرار والاندماج والحوار الإقليمي على المدى الطويل.

١.١. ربط الشعوب وإشراكهم: نهج محوره الإنسان

يلتزم «الاتحاد» بأن يكون الناس في صميم التعاون الإقليمي، وبربط المجتمعات عبر المنطقة الأورومتوسطية. وسيدفع «الاتحاد» نحو مواءمة نظم التعليم مع تحوّلات العمل الخضراء والرقمية، ومع البحث والابتكار وتغيرات الأسواق. كما سيدعم خلق فرص العمل من خلال ريادة الأعمال، وتنمية المهارات، والفرص

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

القطاعية المحددة؛ بما يضمن العمل اللائق ويدعم الصلة بين البحث العلمي والسوق والمجتمع. وسيعمل «الاتحاد» على زيادة أثر العلوم في مجتمعات المتوسط، بما في ذلك عبر دبلوماسية العلوم، وتعزيز التعاون الإقليمي في التعليم الشامل للجميع، والتنقل الأكاديمي، والتبادل الجامعي، والبرامج البحثية المشتركة لبناء شبكات معرفة إقليمية، بالاستناد إلى مشاريع مثل الجامعة الأورومتوسطية (EMUNI) في سلوفينيا والجامعة الأورومتوسطية بفاس (UEMF). وتُعد الهجرة القانونية والتنقل، على أساس نهج قائم على الحقوق، أولويتين إستراتيجيتين إلى جانب الاستثمار في تنمية المهارات.

ويتطلب ربط الناس عبر المنطقة الأورومتوسطية استثمارًا مستدامًا في التنمية البشرية، ولا سيما عبر معالجة أوجه عدم المساواة، وإقامة مجتمعات شاملة يكون فيها الجميع–بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة–فاعلين في التغيير. وسيواصل «الاتحاد» تعزيز السياسات المراعية للشباب والمساواة بين الجنسين. كما سيدعم مشاركة الشباب عبر استراتيجية الشباب ٢٠٣٠، بما يضمن أن يكونوا شركاء في صنع السياسات لا مجرد متلقين للمبادرات. وسيظل تعزيز مكانة المرأة أولوية، مع دعم موجه لإزالة الحواجز المالية، ولا سيما أمام رائدات الأعمال في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر والقطاعين الزراعي والغذائي. وسيجري تعزيز المساواة بين الجنسين عبر تقارير مرجعية ومنصات تعاونية تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية وتُدمج ذلك البعد في جميع مجالات عمل «الاتحاد».

وسيضطلع المجتمع المدني بدور محوري في بلورة السياسات الإقليمية ورصدها. وسيوسّع «الاتحاد» آليات المشاركة العريضة بما يضمن تعبير السياسات عن التنوّع في الخبرات الحياتية عبر المنطقة، والبحث عن مزيد من أوجه التآزر مع مؤسسة آنا ليند لتعزيز الحوار بين الثقافات. ولدعم هذا النهج المتمحور حول الإنسان وإبراز حضور «الاتحاد» داخل مجتمعات الدول الأعضاء، سيستكشف "الاتحاد" سبلًا لتقوية مشاركة المواطنين بما يعزّز الانخراط والملكية المشتركة للتعاون الإقليمي.

٢.١. ربط الدول: نحو متوسط مرن ومستدام ومستقر

ينشأ عدم الاستقرار في المتوسط من مجموعة تحديات مترابطة، تشمل الصراعات الممتدة، والتدهور البيئي، وتفاوت الموارد، والضغوط المناخية التي تقوّض الثقة والتعاون. ولمعالجة هذه القضايا، سيعمل «الاتحاد» على تعزيز القدرة الإقليمية على الصمود عبر النهوض بالاستدامة والعمل المناخي والحوار والسلام من خلال تعاون عملي.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

وسيكون العمل المناخي والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية—وخاصة المياه—في صميم جهود «الاتحاد» من أجل الاستقرار والاستدامة الإقليميين، بما في ذلك تعزيز القدرة على الصمود المائي. ومع تفاقم التدهور البيئي واتساع أوجه عدم المساواة بفعل تغيّر المناخ، سيعزز «الاتحاد» التعاون الإقليمي ويشجع الحلول المشتركة. وستُدمَج القدرة على الصمود المناخي عبر أنشطة «الاتحاد»، وسيُروّج لأطر متكاملة تربط بين التكيف مع المناخ وأمن المياه وأنظمة الطاقة وأمن الغذاء. وستُدفع الاستدامة البيئية عبر التحولات الخضراء والزرقاء والدائرية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية. وبالاستناد إلى أجندة «المتوسط الأخضر GreenerMed٢٠٣٠» ومراجعتها متوسطة الأجل، ستعطى الأولوية للحفاظ على النظم البيئية، والحد من التلوث، والحلول القائمة على الطبيعة. وسيشجع «الاتحاد» الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والسياحة البيئية، ومبادرات تعزيز قدرة السواحل على الصمود، مع دمج الحفاظ على التراث الثقافي ضمن الأولويات الاقتصادية. كما سيُسهم توسيع الوصول إلى الطاقة النظيفة والتحول إلى نماذج دائرية في خفض الانبعاثات ودعم الإنصاف في مجال الطاقة، وخلق وظائف خضراء وزرقاء مع التركيز على الشباب والنساء والفئات الأكثر هشاشة.

ومع تعدّد الأزمات—من الكوارث إلى الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية—سيروج «الاتحاد» لنهج متكامل للحد من مخاطر الكوارث والحماية المدنية. وقد أبرزت الدروس المستفادة من الفيضانات والحرائق والزلازل الأخيرة الحاجة إلى تنسيق أفضل، وتقييم للمخاطر، وأنظمة إنذار مبكر، وآليات تضامن. وسيعمل «الاتحاد» مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تطوير إطار إقليمي للقدرة على الصمود يشمل التخطيط المشترك وبروتوكولات الاستجابة، بما يعزز الثقة عبر الحدود ويقوّي التكامل مع آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية عبر تيسير التعاون الإقليمي بين شركاء المتوسط.

ولا تزال حالة عدم الاستقرار وتزايد انعدام الثقة تحد فرص السلام والتنمية المستدامة في المنطقة. وقد أكدت المشاورات الأخيرة بين الدول الأعضاء أن الاستقرار الإقليمي والقدرة على الصمود يجب أن يكونا ركيزتين أساسيتين لعمل «الاتحاد»، بما يتطلب انخراطًا استباقيًا وتركيزًا متجددًا على المصالح المشتركة. بناء منطقة مرنة يستلزم دعم مناقشات جامعة وتوظيف قدرة "الاتحاد" على الحشد لتعزيز الحوار وبناء الثقة والتعاون العملي بين الدول الأعضاء.

ويعني بناء منطقة مرنة كذلك اغتنام فرص تنمية متوازنة قطاعيًا، وتطوير مقاربات تكاملية متوطنة، ومصمّمة وفق احتياجات الأقاليم. كما يعني العمل مع السلطات المحلية والإقليمية، وتعزيز التعاون والحَوْكمة متعددة المستويات، إذ إنها في موقع فريد لجعل الرؤية الأورومتوسطية أقرب إلى واقع الناس ونشر السياسات والحلول للتحديات الملحّة.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

وعلى نطاق أوسع، سيسعى «الاتحاد» إلى تسخير عوائد السلام الناتجة عن التعاون القطاعي، باستخدام التحديات المشتركة–كالمياه والقدرة على الصمود المناخي والحماية المدنية والاستجابة للكوارث–كمدخل للحوار وبناء الثقة والتعاون العملي. وتوفّر هذه المجالات مسارات لإبعاد التعاون عن التجاذبات السياسية وإبراز المنافع الملموسة للعمل المشترك. ولدعم ذلك، سيُروَّج لآليات مبتكرة تحفّز مبادرات عبر الحدود، ولا سيما تلك التي تشمل المجتمعات المتأثرة بالنزاعات أو التي تسد الفجوات بين الدول الأعضاء.

٣.١. ربط الاقتصادات: نحو منطقة أورومتوسطية مترابطة ومتكاملة

منذ إطلاق عملية برشلونة عام ١٩٩٥، شكّل التكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل، عنصرين أساسيين في الأجندة الأورومتوسطية. واليوم، تدعو الديناميات الجيوسياسية والاقتصادية المتغيرة إلى تركيز متجدد على الترابط بوصفه محركًا للتنمية والقدرة على الصمود، بما ينسجم مع المبادرات الإقليمية والعالمية، مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي «البوابة العالمية (Global Gateway)»، التي تجعل الترابط في صميمها. وفي هذا السياق، يهدف «الاتحاد» إلى تعزيز دوره ميسّرًا رئيسيًا للترابط الإقليمي، بما يعزز الاندماج والاستثمارات عبر المتوسط.

وانطلاقًا من دوره كمنصة للحوار والتعاون الإقليميين، سيدعم «الاتحاد» الجهود الرامية إلى تعزيز علاقات التجارة والاستثمار عبر المنطقة الأورومتوسطية. ويشمل ذلك تيسير مناقشات بشأن التنفيذ الفعال للاتفاقات التجارية، وخفض الموانع غير الجمركية، وتحديث الأطر التجارية الثنائية، وتعزيز تيسير الاستثمار المستدام، وكل ذلك بهدف توسيع الاندماج الاقتصادي والتحول العالمي للطاقة، وتعزيز ثقة المستثمرين، والبناء على فرص التمركز القريب والتمركز في البلدان الصديقة.

ويُعد الترابط في مجال الطاقة ركنًا في هذه الرؤية. ومن خلال دوره منصةً للحوار والتعاون الإقليميين، سيدعم «الاتحاد» الجهود الرامية إلى تطوير أنظمة طاقة آمنة ومنخفضة الكربون عبر تعزيز التعاون في أسواق الكهرباء، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والتقنيات النظيفة، بما يضع منطقة المتوسط محورًا للطاقة المتجددة. كما سيشجع «الاتحاد» المواءمة التشريعية ويُيسّر الاستثمار المشترك مع الاتحاد الأوروبي في قطاعات استراتيجية مثل الهيدروجين الأخضر وطاقة الرياح.

ويُعد وجود شبكة نقل برية وجوية وبحرية مترابطة شرطًا حاسمًا لتعزيز التجارة والتنقل والاستثمار وتفعيل الإمكانات الاقتصادية لمنطقة متوسطية أكثر اندماجًا، ولتطوير سلاسل قيمة إقليمية مستدامة. وللاتساق مع الانتقال منخفض الكربون في المنطقة، يلزم التركيز على تخضير النقل البحري، وتحديث

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

الموانئ وإزالة الكربون منها، وتوسيع نطاق التنقل الحضري المستدام، بما يربط النقل بـالعمل المناخي والاقتصاد الأزرق المستدام. وسيواصل «الاتحاد» العمل مع الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية لتحفيز الاستثمار، وتعزيز التقارب التنظيمي، وتشجيع العمل المنسق عبر الحدود.

ويشكّل الترابط الرقمي الأساس لهذه الجهود، فسيدفع «الاتحاد» بعجلة تطوير البنية التحتية الرقمية، ويعزز التعاون في التجارة الرقمية والمهارات الرقمية، ويشجع الابتكار في قطاعات مثل الطاقة والنقل والتنمية الحضرية. كما سيعزّز التحول الرقمي والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي لدعم القدرة على الصمود والابتكار والمؤسسات الخضراء القائمة على التكنولوجيا، مع التركيز على المبادرات بقيادة الشباب.

وسيروج «الاتحاد» لوضع سياسات طموحة مرنة مناخيًا وإيجابية للطبيعة، وخطط تعافٍ ونمو مستدامة وشاملة تتسق مع أهداف اتفاق باريس ووفقًا للأولويات الوطنية. ويمكن أن يشمل ذلك–على سبيل المثال لا الحصر– الموازنات وأطر المشتريات الخضراء؛ والخفض التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري، بما في ذلك الإلغاء المرحلي لمختلف أشكال الدعم الحكومي غير الفعال؛ وتسريع الانتقال إلى طاقة نظيفة وآمنة ومستدامة؛ وإصلاحات تُنشئ بيئة مواتية للاستثمارات المستدامة وآليات انتقال عادل؛ وذلك بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

الفصل الثاني

تمكين أولويات الترابط عبر أساليب معزَّزة وأدوات حديثة

يمتاز نهج «الاتحاد» بنموذج ثلاثي الأبعاد يشمل السياسات والمنصات والمشروعات. ولطالما دلّ هذا النهج المتكامل على قيمة «الاتحاد» المضافة؛ إذ يمكّنه من تحفيز حوار السياسات، وتنسيق تعاون أصحاب المصلحة، ودعم مبادرات ملموسة في المنطقة الأورومتوسطية. ويشكّل إصدار هذه الرؤية تتويجًا لإصلاح منهجي يهدف إلى تعزيز هذه الأسس وتقوية النموذج التشغيلي.

١.٢. بعد السياسات: توظيف البنية الفريدة لـ «الاتحاد»

في إطار المنتديات الإقليمية السنوية، ستواصل اجتماعات وزراء الخارجية توفير التوجيه السياسي والرؤية الاستراتيجية للأولويات الأورومتوسطية المشتركة. واستنادًا إلى أفضل الممارسات، سيقدم الأمين العام لـ «الاتحاد» تحديثات استراتيجية عن الأنشطة بما يوفّر للوزراء فهمًا ملموسًا أكثر لأثر «الاتحاد». وقد تستكشف الرئاسة المشتركة صيغًا لمداولات أكثر تفاعلية، بينها صيغة جيمنيتش، بما يتيح مجالًا لحوار أقل تقييدًا. وسيستمر المنتدى الإقليمي في تضمين مكوّن بيني مؤسساتي ومتعدد الأطراف. وسيعمل «الاتحاد» على تطوير آلية منظّمة لمشاركة ممثلي الشباب الأورومتوسطي في المنتدى الإقليمي، تعزيزًا لدورهم في الأجندة الأوسع لـ «الاتحاد».

وستحظى الاجتماعات الوزارية القطاعية وإعلاناتها اللاحقة بدعم خطط عمل إقليمية محددة وقابلة للقياس وشاملة، مع مخرجات ومعايير واضحة. وتضمن الإرشادات المعتمدة في أكتوبر ٢٠٢٣ ومايو ٢٠٢٥ توحيد إرشادات التنفيذ وأفضل الممارسات لإعلانات الوزراء القطاعية في «الاتحاد».

وتنص هذه الإرشادات على أن يُستتبع كل إعلان بخطة عمل إقليمية تُعدّها الأمانة العامة بالتنسيق مع الرئاسة المشتركة وتُقرّها المنصات الإقليمية. ويجب تنفيذ هذه الخطط ورصدها بشكل ممنهج ومنسّق عبر الأمانة العامة. كما تنشئ الإرشادات آلية لتتبّع التقدم وإعداد التقارير.

ويُعد كبار المسؤولين حلقة الوصل الاستراتيجية بين «الاتحاد» والدول الأعضاء التي يمثلونها، بما يشمل الوزارات القطاعية ذات الصلة. وبصفتهم هيئة اتخاذ القرار الرئيسية لـ «الاتحاد»، سيواصلون أداء دور محوري في جميع المراحل، خصوصًا في التحضير للاجتماعات الوزارية ومتابعتها. ويجري إبراز هذا الهيكل لتوضيح سبل ضمان التنسيق الاستراتيجي.

ولضمان التقدم، سيُعمّق «الاتحاد» مبدأ التعاون المعزَّز في أساليب عمله. ويسمح هذا النهج لمجموعات من الدول الأعضاء، على أساس طوعي، بالتعاون بصورة أوثق في مجالات محددة بغية تحقيق نتائج معينة، مع الحفاظ على

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

شمولية إطار «الاتحاد». يظل الإجماع قاعدة اتخاذ القرار الأساسية في «الاتحاد». وستعمل هذه الأطر بشفافية، مع الاحترام الكامل لقواعد العمل متعدد الأطراف والأطر القانونية الدولية. كما ستُعتمد آلية ضمانات تكفل ألا يؤثر أي تعاون معزَّز في المصلحة الوطنية لأي دولة عضو.

٢.٢. البناء المشترك للترابط: المنصات والتآزر والشمول في «الاتحاد»

تشكّل المنصات الإقليمية الركائز المركزية لنهج التكامل الثلاثي بين السياسات والمنصات والمشاريع. وبقيادة الرئاسات القطاعية المشتركة والأمناء العامين المساعدين، توفّر هذه المنصات مساحة منظمة للحوار والرصد ودعم التنفيذ، بما يضمن الاتساق بين التفويضات الوزارية والإجراءات الملموسة على الأرض. وتعمل المنصات على تزويد أولويات التعاون بالمدخلات الفنية، وعلى الرصد والتقييم لتنفيذ التفويضات.

وقد تم توضيح دور المنصات الإقليمية وتطويرها من خلال إصلاحات عام ٢٠٢٣. وقد رُسّم الإطار التشغيلي لهذه المنصات في إرشادات المنصات الإقليمية المعتمدة خلال اجتماع كبار المسؤولين في مايو ٢٠٢٤. وتتضمن الأحكام الأساسية السعي لترشيد تشكيلها ومهامها، وتوضيح أدوار المسؤوليات، ووضع تسميات معتمدة واضحة، وتمكين تشكيل فرق عمل موضوعية، والتأكيد الواضح على إدماج الأطراف، من الدول الأعضاء إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتتطلب التحديات الأورومتوسطية الراهنة تعاونًا أكثر تنسيقًا وتكاملًا عبر المنطقة. واستنادًا إلى الاجتماع البيني المؤسساتي الأول لـ«الاتحاد» في فبراير ٢٠٢٥، سيكثّف «الاتحاد» الجهود لتعزيز التنسيق بين المؤسسات والوكالات الأورومتوسطية الرئيسية، بما يشمل مؤسسة آنا ليند، وجامعة الدول العربية، والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، وغيرها.

وستواصل وزارات الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والوكالات الإنمائية أداء دور مركزي في جهود التنسيق البيني المؤسساتي. وتسهم مشاركتها في الحد من التجزئة وتعظيم الأثر الجماعي، ولا سيما عبر برمجة مشتركة منظّمة. وقد دعمت عدة وكالات تنفيذ أوروبية أعمال «الاتحاد» إلى جانب ممثلي مبادرات إقليمية قطاعية أخرى. وقد عزّز هذا النهج دور «الاتحاد» التنسيقي عبر تنظيم التعاون الإقليمي حول أولويات مشتركة، ومواءمة المبادرات مع الإعلانات السياسية، وتعزيز التكامل بين الفاعلين ومصادر التمويل. وسيواصل «الاتحاد» تعزيز التآزر وتحسين الشفافية وتبسيط التعاون بين أصحاب المصلحة المتنوعين، بمن

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

فيهم الفاعلون الإقليميون خارج الاتحاد الأوروبي، دون ازدواجية للهياكل أو الأطر القائمة. وسينطوي هذا التنسيق أيضًا على فاعلين إقليميين آخرين، بما في ذلك منطقة الخليج.

وبناءً على هذا المنطق القائم على الانخراط الموسع والتعاون المعزّز، سيعمل «الاتحاد» على دفع شراكة أورومتوسطية خليجية جديدة. وتهدف هذه الشراكة إلى تعميق التعاون السياسي والاقتصادي والاستراتيجي بين المنطقتين، بما يجعل من «الاتحاد» صلة وصل بين الجوارين. وستكون الشراكة منصة منظمة للحوار حول قضايا مشتركة، مثل حوكمة المياه عبر الحدود، وأطر الترابط الطاقي، وحماية الاستثمار، والتنسيق، والمبادرات المشتركة في مجالات مثل القدرة على الصمود المناخي والانتقال في مجال الطاقة وبناء السلام والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سيستكشف برنامج العمل سبل تعزيز الانخراط مع الشركاء في منطقة الخليج وتحديد فرص مشاركتهم في أنشطة «الاتحاد».

سيواصل «الاتحاد» تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ومن خلال بناء علاقات أوثق مع فاعلين رئيسيين مثل الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، يهدف «الاتحاد» إلى جمع القدرات المكمّلة للاستجابة بشكل أفضل للتحديات الإقليمية ودعم إجراءات منسقة ذات أثر ملموس على الأرض مع الحد من الازدواجية. وسيُعزّز هذا النهج قدرة «الاتحاد» على معالجة التحديات المركبة، والاصطفاف مع الأجندات العالمية، وزيادة أثر عمله.

وبالتوازي، سيواصل «الاتحاد» دعم التعاون دون الإقليمي وعبر الحدود، مستندًا إلى أدوات التعاون العابرة للحدود التابعة لـ«الاتحاد» الأوروبي لتعزيز إجراءات مشتركة ملموسة في الاقتصاد الأزرق وإدارة الموارد المائية وترابط الطاقة والرقمنة.

٣.٢. إطلاق إمكانات مكوّن المشاريع في صلاحيات «الاتحاد»

أُعيد تنشيط آلية منح علامة «الاتحاد» للمشاريع في فبراير ٢٠٢٤ عبر مجموعة شاملة من الإرشادات المنقّحة. وتُعرّف القواعد الجديدة بوضوح مفهوم علامة «الاتحاد» وتضع إجراءات شفافة للتقديم والاختيار وإيقاف المشروع عند الاقتضاء. والأهم أنها تُدرج نهج الإدارة القائمة على النتائج لضمان الرصد والتقييم المستمرين طوال دورة حياة المشروع.

كما نوّع «الاتحاد» حزمة أدواته عبر إنشاء برامج المنح؛ لينتقل من التأييد السياسي إلى الدعم المالي المباشر، مع الحفاظ على دوره واضحًا عن دور الجهة

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

المنفّذة. ولضمان الاتساق والتكامل مع الجهود القائمة، تدعم برامج المنح المبادرات التي تُظهر قيمة مضافة واضحة تتجاوز البرامج الإقليمية القائمة وتتوافق مع أولويات "الاتحاد".

واتساقًا مع صلاحياته الأساسية في الحشد وتيسير التعاون الإقليمي، يقيّم «الاتحاد» آليات جديدة لدعم الدول الأعضاء في تحسين الوصول إلى الاستثمارات عبر المنطقة. وستحدّد الأمانة العامة، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية الأكثر انخراطًا، الدور الأكثر فعالية لـ«الاتحاد» في تيسير الاستثمارات المرتبطة بالاندماج الإقليمي ضمن تنفيذ الإعلانات الوزارية.

٤.٢. «الاتحاد» كمرتكز للمعلومات والتواصل

لا يقتصر مفهوم الترابط في السياق الأورومتوسطي على البنى المادية، بل يشمل الوجهات والأصوات والقصص. ويُعد تعزيز هذا النسيج من الروابط ضروريًا لترسيخ التفاهم المتبادل وبناء شعور مشترك حول الغاية. وفي هذا الإطار، ليست المعلومات والتواصل وظائف مساندة؛ بل هما أدوات حيوية للترابط. ويهدف التحديث الاستراتيجي لـ«الاتحاد» إلى تعزيز الوعي عبر قنوات متاحة لأصحاب المصلحة والمواطنين في المنطقة، بما يعزّز الصلة بدور المنظمة المتطور وأثرها.

ويتمتع «الاتحاد» بموقع فريد ليكون مركزًا للمعلومات ومُيسِّرًا استراتيجيًا وغير سياسي للتواصل عبر المنطقة الأورومتوسطية. ففي بيئة تتسم بتشتت الرسائل والمعلومات المضللة والتواصل المسيّس وتنامي انعدام الثقة والتعقيد المؤسسي، يوفّر نموذج «الاتحاد»—القائم على المساواة والملكية المشتركة—أساسًا متينًا لصياغة سرديات مؤثرة تتجاوب مع مجتمعات متنوّعة. ويمكن توظيف هذا الدور لدعم «الميثاق من أجل المتوسط» عبر الإسهام في التواصل حول التقدم والطموحات المشتركة في مجالات تنفيذه الرئيسة.

ولأداء هذا الدور بفعالية، سيواصل «الاتحاد» تجاوز النهج الاتصالي القائم على المشاريع نحو سرديات موضوعية إقليمية تعكس هوية متوسطية مشتركة وتحديات مشتركة. ويمكن لسرد القصص المستند إلى الخبرات الإنسانية والتعاون عبر الضفتين أن ينقل بقوة منافع التعاون ويولّد الأمل. ويتمتع "الاتحاد" بإمكانات الوصول والقدرة على تنظيم هذه القصص، وحشد شبكة أوسع من ممارسي الاتصال المؤسسيين وغير المؤسسيين في المنطقة. وعلى المستوى المؤسسي، سيسهم إنشاء ودليل إقليمي لمصادر المعرفة، وميثاق اتصال

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

مشترك، ومرجع لغوي-مفاهيمي متعدد اللغات في تعزيز الاتساق والتفاهم المتبادل.

وسيعزّز «الاتحاد» قدرته بوصفه مصدرًا موثوقًا للمعرفة القطاعية. ومن خلال تنسيق وتحليل ونشر الرؤى ذات الصلة، سيزيد من أثره في السياسات، ويعزز الفهم العام، ويدعم اتخاذ القرار القائم على البيانات والأدلة، مستفيدًا من الخبرة التي شكلها مع شبكة خبراء المتوسط حول التغير المناخي والبيئي (ميديك) وتقارير التقدّم في التكامل الإقليمي الصادرة بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

الفصل الثالث

١.٣. الأمانة العامة: بنية مؤسساتية ملائمة للغرض

لتنفيذ الرؤية الجديدة ولتقوية المنظمة على رفع كفاءتها وأثرها، يخضع «الاتحاد» لتحول شامل على أربعة محاور: الهيكل التنظيمي، والموارد البشرية ضمن كيان المنظمة، والعمليات، والأدوات.

وقد طوّر «الاتحاد» هيكلًا تنظيميًا مُحدّثًا لتعزيز الأداء التشغيلي وإدارة الطواقم والاستجابة لأصحاب المصلحة. ويعالج هذا النموذج التجزئة السابقة عبر توضيح الأدوار وإدخال مصفوفات تنظيمية مثل نظام تقارير مزدوج يعزز التعاون عبر المنظمة. وستُعاد هيكلة الإدارات القطاعية لضمان أدوار وملفات متسقة، وتحقيق التآزر ، وتخصيص مركز للموارد.

تعزيز الاتحاد من أجل المتوسط لتقديم المزيد كمّا ونوعًا

وبالتوازي، ستركّز قيادة «الاتحاد» على دفع الحوار حول الأولويات القطاعية والسياساتية الاستراتيجية رفيعة المستوى. وبذلك، تُوضح الأدوار داخل الإدارات، بحيث يتولى أمناء العموم المساعدين قيادة الأنشطة السياسية والاستراتيجية، على أن يدعمهم رؤساء الإدارات في إدارة العمليات اليومية والتنسيق. وسيواصل الموظفون المعارون أداء دور مهم في دعم «الاتحاد». ومع تعاظم الطموح، يتطلب الأمر أن يحظى الأمين العام بدعم أمين عام مساعد أول. كما سيتم إنشاء لجنة إدارة لتعزيز الاتساق الاستراتيجي وتشجيع التعاون عبر المجالات الموضوعية، بما يضمن الاتساق بين القيادة السياسية والتنفيذ الإداري. وسيتم تعزيز الحوكمة الداخلية بهيكل تراتبي أوضح، وبإطار مُحدّث للامتثال والضوابط الداخلية. ويستند هذا الهيكل إلى مزيد من المرونة والفعالية في دفع الأجندة الأورومتوسطية.

وعلاوةً على ذلك، ستدعم عملية تحول للموارد البشرية الموظفين خلال هذه المرحلة وما بعدها. وسيتم اعتماد هيكل وظائف جديد يوفّق بين المسؤوليات والمهارات والخبرات. كما ستُنَمّي إدارة المواهب ثقافة الأداء والتدرج المهني الداخلي، فيما ستعزّز حزم المزايا والتعويضات المُحدّثة والاحتفاظ بالكفاءات. وسيعتمد «الاتحاد» سياسة عدم التسامح مع جميع أشكال التحرش والتمييز والعنف في مكان العمل. وستحل عمليات وأدوات مُحدّثة محل الإجراءات اليدوية، عبر حلول قائمة على البيانات ومُمكَّنة بالتكنولوجيا تعزز المرونة والشفافية والاتساق الاستراتيجي.

وتوسّع هذه الجهودُ مجموعة تدابير بدأت بالفعل، مثل تطوير منهجية لتقييم أثر الأنشطة ومستندات توجيهية داخلية ذات صلة، بهدف تعزيز كفاءة «الاتحاد». وبوجه عام، تمثل هذه التغييرات تطورًا مهمًا في كيفية إدارة «الاتحاد» لطاقمه وعملياته وأهدافه الاستراتيجية.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

٢.٣. ميزانية جديدة

اتساقًا مع التفويض المحدّث والطموح المتزايد، سيعتمد «الاتحاد» نموذجًا ماليًا وميزانية بهدف تعزيز الاستقرار والاستدامة والقدرة على الصمود. وسيظل البند الأساسي في الميزانية محوريًا لتمويل الأنشطة الرئيسية للأمانة العامة وتكاليف تشغيلها، ولتيسير تنفيذ المشاريع المرتبط بمساهمات مخصصة. وإضافةً إلى ذلك، سيحشد تمويل تكميلي لدعم مشاريع تتوافق مع بنود الميزانية الأساسية وتكمّلها.

وسيُزاد البند المركزي في الميزانية بما يتناسب مع الرؤية الاستراتيجية المتجددة، مع تعديلات سنوية قائمة على التضخم للحفاظ على القوة الشرائية. كما سيُعتمد نهج موازنات متعددة السنوات، بما يتسق بصورة أوثق مع طبيعة أنشطة «الاتحاد» وأطرها الزمنية، ويُمكّن من رقابة حوكمية أكثر فاعلية وتخطيط استراتيجي واستمرارية برنامجية.

وأخيرًا، ستُعتمد آلية منقحة لمساهمات الدول الأعضاء بما يعزز العدالة والشفافية والرؤية المشتركة والملكية الجماعية لـ«الاتحاد». ويشمل ذلك مساهمات مالية وعينية مُعزَّزة. وستُعلن تعهدات المساهمات بعد اعتماد خطة العمل والميزانية السنوية، على أن يُتوقع الصرف خلال الأشهر الأولى من كل عام، بما يتيح دفعات تدريجية للدول الأعضاء، مع احترام مبدأ المساهمة الطوعية. وستقترح الأمانة العامة مساهمات سنوية تستند إلى تقاسم المسؤوليات مع مراعاة عمليات إعداد الموازنات الوطنية، وتوفّر آليات سداد مرنة وخيارات تمويل إضافية لبرامج محددة الهدف. وسيواصل «الاتحاد» تعزيز الشراكات مع جهات التنفيذ مثل هيئات التعاون الدولي الألمانية والسويدية والإسبانية، والسعي إلى شركاء ماليين جدد لدعم دوره ورسالة تطوره في المنطقة.

ترجمة غير رسمية وغير معتمدة

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

Palau de Pedralbes | Pere Duran Farell, 11
Barcelona, Spain - 08034
Phone: 00 34 93 521 4100

ufmsecretariat.org